اقتصاد

فوق الطاولة

د. سعد بساطة

شعـرة معـاوية أم ممارسات النقيب هزاع؟!

في ستينيات القرن الماضي؛ قامت إدارة الشرطة بفرز النقيب (هزاع. م) إلى إحدى المحافظات السورية الكبيرة؛ معاوناً لقائد شرطة المرور؛ وكان طيّب الذكر نظيف ذات اليد؛ عملياً وميدانياً... فلا استمرأ الجلوس في مكتب مكيّف؛ ولا اعتمد كثيراً على العناصر!

جال صاحبنا في أرجاء المدينة؛ وأشرف بنفسه على كل كبيرة وصغيرة في شوارعها؛ وكان– بحكم نشأته البدوية– جاداً.. واعتبر المخالفة المرورية الجسيمة (قطع إشارة؛ تجاوز السرعة. إلخ..) ممارسات خطرة يجب أن تتم معالجتها بشكل عنيف؛ أما رسم المخالفة التافه (٥ ل.س في حينه– يعادل بطاقة دخول للسينما) فلم يكن رادعاً بنظره!

هنا اعتمد صاحبنا المعالجة الميدانية للمخالفات تلك: فكان يوقف السيارة وينزل السائق المخالف من سيارته؛ ويرفعه «فلقة» في الشارع ذاته مكان المخالفة؛ غنيّ عن القول أن صيته ذاع... وبأسلوبه «اللطيف» انتظم المرور في المدينة؛ ولكن... في الوقت ذاته؛ كثرت الشكاوى المقدّمة إلى المحافظ وقائد الشرطة؛ وضج الناس بالشكوى؛ وفي النهاية صدر قرار بنقله لمهام أخرى في ناحية مغمورة؛ وبذا طويت صفحة النقيب هزاع والأساطير التي تم تناقلها حياله.

في مؤسساتنا؛ نرى بعض المديرين؛ يستخدم أسلوب هزاع في مؤسسته في التعامل العنيف (لا برفع الفلقة طبعاً) : والمبررات كثيرة لست بحاجة لاستعراضها؛ ولكن... نتساءل: هل هذا هو الأسلوب الأمثل؟

لعل شعرة معاوية بن أبي سفيان انتشرت كعبارة اصطلاحية؛ وقد أصبحت من الأمثال الدارجة على ألسنة الناس، حيث يُقصد منها الموقف المرن، الذي يتبدل بين اللين والشدة بناء على موقف الطرف الآخر، من أجل إبقاء الوضع في المنتصف. ومنشأ هذا المثل هو ما يُنسب لأبي سفيان أنه حينما سئل كيف حكمت الشام أربعين سنة رغم القلاقل والأحداث السياسية المضطربة، قال: لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، قيل: وكيف؟ قال: لأنهم إن مدوها خليّتها وإن خلوا مددتها.

واحدة من أكبر الصعوبات التي تواجه الإدارات في الشركات الناجحة هي السير على شعرة رفيعة ما بين مفهوم «الإدارة الحازمة» و«الإدارة الظالمة» بما تحمله كلتا الإدارتين من فرق هائل بينهما. الحزم الإداري مطلوب في أعلى مستوياته على كل موظف من موظفي الشركة، أما لو اختلط هذا الحزم بمفهوم «الظلم» فهذه الخطوة تعتبر بالنسبة للعديد من الشركات بداية النهاية.

الإدارة الظالمة تعني بالضرورة ارتكاب الأخطاء معظم الوقت؛ وهي قائمة على مبدأ البتر لكل ما لا يعجب المدير على المستوى الشخصي، أو الإدارة العليا على المستوى الجماعي. إدارة قائمة على اتخاذ قرارات حاسمة من دون دراسة متأنّية، فتطلق قرارات بفصل الموظفين بغض النظر عن مستوياتهم الوظيفية، أو الإبقاء على موظفين آخرين لدواعي صلات شخصية أو إنسانية أو مصالح مشتركة حتى إن كانوا ضعفاء الكفاءة.

أما الإدارة الحازمة، فتعني التشدد في التطبيق المتماسك للمعايير العامة حتى لو كانت قاسية في جميع الأحوال وعلى جميع المستويات، بما فيها مستويات الإدارة العليا ذاتها. وبالتالي، وحتى في حالة توقيع قرارات قاسية أو اتخاذ إجراءات غير مرضية للجميع، فإن هذه الحالة المتكاملة من الحزم تعني عدم وجود داعٍ للقلق من طرف الموظفين ذوي الكفاءة بخصوص مراكزهم أو طريقة إدارة أعمالهم، وبالتالي يمكنهم فقط التركيز بشكل كامل على أداء العمل كما ينبغي.

حكمة أبي سفيان سبقت نصائح نيكولا ميكيافيللي لأمم سلالة آل مديتشي بقرون طويلة؛ حيث قال لحاكم فلورنسة (في كتابه الشهير «الأمير»): «البشر غير شاكرين، وهم متقلبون وكاذبون ومخادعون، وعادةً ما يهربون من المخاطر، ويطمعون بالمكاسب، ولذلك فمن الضروري للحاكم أن يوطد نفسه لأن يكون بمنتهى الحكمة معهم».

إذا كانت للفيزياء قوانين ثابتة، فالإدارة لها أيضاً قوانينها ثابتة، أشهرها الآتي: لا توجد شركة تستطيع أن تنمّي عائداتها بصورة متماسكة إلا بقدرتها على توظيف الأشخاص الأكْفاء القادرين على تحقيق هذا النمو والاحتفاظ بهم. فإذا كان نمو عائداتك يتخطى باستمرار معدل نمو كفاءة موظفيك، فحتماً لن تستطيع أن تبني شركة صامدة؛

في الختام: أستشهد بقول في الإدارة ينسب للإمام علي بن أبي طالب لَمّا قال: «لا تكن طبوراً فتُعصر؛ ولا لَيِّناً فتكسر».

ما وراء قرار التموين بإصدار شروط جديدة للتسعير؟

الحلاق لـ«الوطن»: قد يكون بسبب حالة تزوير اكتشفتها الوزارة ومن غير المنطقي تعقيد الإجراءات بسبب حالة فردية

جلنار العلي

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تعميماً لاتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة، بتوجيه كل الفعاليات التجارية المستوردة للمواد والسلع الخاضعة لسياسة تحديد الأسعار بوجوب تقديم صورة طبق الأصل عن الأوراق المؤيدة لدراسة تكلفة المواد والسلع، وذلك عند تقديم طلبات التسعير، مشددة على أنه في حال كانت أي صورة من الوثائق غير مبهورة بختم طبق الأصل عن الجهة التي صدرت عنها، تعتبر ملغاة وتعاد الإضبارة كاملة إلى صاحب الفعالية.

وقد اعتبرت الوزارة أن تعميمها جاء بهدف وضع ضوابط لتسعير المواد والسلع المستوردة استناداً لأحكام المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١، وقد اعتبر بعض التجار أن هذا التعميم هو مزيد من التعقيد وإطالة للوقت والجهد أمامهم.

عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أوضح في تصريح لـ«الوطن» أن الإجراء الجديد في هذا التعميم هو تقديم صورة طبق الأصل عن الوثائق وذلك بهدف الوقوف على التكلفة الحقيقية للسلعة، معتبراً أن المشكلة التي سيعاني منها أغلب المستوردين أنهم قد يكونون غير قادرين على استصدار الوثيقة الأصلية أو نسخة ثانية عنها، وذلك يعود إلى أن الجهة التي تصدر الوثيقة قد تمنح المستورد نسخة واحدة عنها فقط، فيضطر المستورد إلى تقديمها لوزارة المالية على سبيل المثال أو لإجراءات أخرى، متابعاً: «وفق معلوماتي، لم يقم أي مستورد بتزوير الوثائق المقدمة للتسعير، إلا أن الوزارة قد تكون اكتشفت إحدى حالات التزوير وأصدرت هذا التعميم، وهذا الأمر يعد مشكلة فمن غير المنطقي تعقيد الإجراءات على كل التجار بسبب حالات تزوير قد تكون فردية».

واعتبر الحلاق أن ملف التسعير يشوبه الكثير من المشاكل والصعوبات، إذ تعد محددات الكلفة الموضوعة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك غير مطابقة للواقع، فمثلاً إذ تم قياس ذلك على تكلفة النقل فإن الوزارة حددت تسعيرة معينة من اللاذقية إلى دمشق في حين الرسوم والتكاليف المدفوعة تعد مخالفة لذلك وهي أعلى بكثير، إضافة إلى بعض النفقات التي تدفع في الجمارك وأجور التخليص الجمركي التي تتجاوز عدة ملايين في بعض الأحيان، في حين حددت وزارة التجارة الداخلية هذه الأجور بعشرة آلاف ليرة فقط، إضافة إلى أن هذه التكاليف تكون غير موثقة بالنسبة للتاجر، ناهيك عن أجور العتالة، إضافة إلى العينات التي تؤخذ من الوزارة للتحليل والتي لا تدخل ضمن نفقات وأعباء البضائع، وبالتالي تكون التكلفة غير واضحة، مبيناً أن هذه العيّنات تكون كبيرة وتؤدي إلى نقص في البضائع أو تلف في بعض الأحيان، حيث إن بعض العبوات يتأذى مضمونها عند فتحها ما يؤدي إلى بيعها بسعر منخفض، وهذا الأمر لا يدخل في حسبان الوزارة.

وفي السياق، أشار الحلاق إلى أن مبدأ مركزية التسعير يعد خاطئاً ولا يوجد عالمياً مثل ذلك، فالمفروض أن تكون المنافسة وتوافر البضائع هي المحددة للأسعار، والتي تؤدي إلى انخفاضها في ذات الوقت، مشيراً إلى أن كل ما يشاع عن عدم توافر السلع في سورية وقلة المستوردين هو أمر غير صحيح، معتبراً أن هذا الأمر يؤدي إلى ارتباك التاجر من ناحية عدم التزامه بالأسعار المحددة وتعرّضه للمساءلة القانونية.

واعتبر الحلاق أن الحل يتمثل في إيجاد القنوات الصحيحة للعمل كما هو معمول به في الدول الأخرى.

إقبال كبير على قروض الدخل المحدود وراء إيقاف منحه حتى بداية العام

«مصرف التسليف الشعبي»: نحتاج إلى تعزيز السيولة حتى نتمكن من منح القروض

عبد الهادي شباط

كشف مدير في مصرف التسليف الشعبي عن مشروع قرار في المصرف للتريث في استقبال طلبات قروض الدخل المحدود لحين تنفيذ الطلبات المقدمة في فروع التسليف والتي قدر عددها بآلاف الطلبات خاصة أن معدل الطلب عليها ارتفع خلال الفترة الماضية بعد أن توقف مصرف التوفير عن استلام طلبات القروض لديه على التوازي مع توقف مشابه لبعض القروض من المصرف التجاري السوري.

وتوقع أن يعود التسليف لقبول طلبات القروض مع بداية العام المقبل وهو ما يفيد أن فترة التوقف ستكون بحدود شهر حتى منتصف شهر كانون الأول المقبل على حين تتوقف حركة الطلبات بشكل طبيعي لدى المصارف مع النصف الثاني من الشهر الأخير في كل عام.

وأوضح أن المصرف بات بحاجة لتعزيز سيولته لتأمين تمويل طلبات قروض الدخل المحدود على حين أن قروضاً أو تمويل قروض الطاقات البديلة مستمر لكن من أموال الصندوق (صندوق الطاقات المتجددة في وزارة الكهرباء).

وكانت «الوطن» نشرت توقعات بعض الخبراء في القطاع المصرفي أن المصارف ستعاني من نقص في السيولة بحال تم رفع السقوف حيث سيواجه كل من مصرف التسليف الشعبي والتوفير والمصارف الخاصة والعودة لتنظيم المنح على برامج زمنية (دور) قد تصل لأشهر حتى يتمكن العميل من الحصول على قرض دخل محدود.

كما قللوا من جدوى السقوف الجديدة لهذه القروض لأنها ستكون تزامنت مع ارتفاع معدلات التضخم في الأسعار وهو ما يقلل من قدرتها الشرائية مقابل ديون ستصل لفروع مصرفي التسليف والتوفير وهو ما يسهم بحدوث تراكم في الطلبات ثقيلة على عاتق الموظف يحتاج لسنوات حتى يستطيع تسديدها مع اقتطاع جزء مهم من أجره الشهري، خاصة أن معظم الأرقام الرسمية حول متوسط منح قروض الدخل المحدود تظهر أنها تتجاوز ٥ آلاف قرض شهرياً خلال المرحلة الماضية وبحال رفع سقف القرض مع توفر بوليصة تأمين تحل مكان الكفلاء فسيقفز هذا الرقم لعدة أضعاف.

وتظهر الإجراءات بتوقيف استلام طلبات القروض في مصرفي التوفير والتسليف بعد قرار البنك المركزي برفع سقوف قروض الدخل المحدود صحة ما نشرته «الوطن».

وكانت أوضحت إدارة التسليف الشعبي أن رفع السقوف جاء استجابة لزيادة الأجور الأخيرة للعاملين في الجهات العامة ليصبح السقف ٢٠ مليون ليرة مقابل تمديد سنوات التسديد لتصبح ١٠ سنوات بدلاً من ٧ سنوات كما هو معمول به حالياً مع بقاء سعر الفائدة عند المعدل نفسه لكن مع احتساب الفائدة على طوال سنوات السداد (وفق نظام احتساب الفائدة لدى المصرف المانح).

واعتبر المدير في التسليف الشعبي أنه ستتم مراعاة التوسع في تطبيقات الدفع الإلكتروني ومنه ربما يمنح جزء من القرض نقداً على حين يودع الجزء الآخر بحساب المقترض ويتم سحبه أو الاستفادة منه وفق القنوات الإلكترونية.

وفيما يخص الكفلاء بين أن هناك تفاهمات مع مؤسسة التأمين على تطوير بوليصة التأمين بما يسمح بكفالة قرض الدخل المحدود بسقفه الجديد دون الحاجة لكفلاء بحال رغب العميل في الاستفادة من خدمة التأمين في هذا الاتجاه أو لم يتوفر لديه كفلاء.

قرار بإغلاق المطاعم التي لم تستكمل أوراقها قبل منتصف العام القادم

عبير صيموعة

سجلت أسعار اللحوم البيضاء ارتفاعاً غير مسبوق في أسواق السويداء حيث وصل سعر كيلو الفروج إلى ٥٤ ألفاً، وسعر كيلو الشرحات إلى ٧٩ ألف ليرة، لتسجل قطع الفروج ٤٢ ألفاً للكيلو الواحد من الفخذ أو الجناح، والدبوس بسعر ٥٧ ألفاً والكستا ٥٩ ألفاً للكيلو، و٦٥ ألفاً للسودة، ما انعكس على الأهالي بالدرجة الأولى وتسبب بإقصائها عن موائدهم ليبقى التأثير الأكبر على المطاعم الشعبية ومنشآت الإطعام السياحية.

وأكد أصحاب المطاعم أنهم اضطروا إلى رفع سعر سندويشة الشاورما إلى حدود ١٨ ألفاً ورفع سعر سندويشة السودة إلى أكثر من ١٥ ألف ليرة الأمر الذي انعكس (بحسب ما أشاروا إليه) سلباً على حركة البيع مؤكدين أنه في حال لم يتم ضبط أسعار أسواق الفروج فإن كثيراً منهم سيكون خارج عجلة الاستثمار والعمل قريباً لعجزهم عن تغطية كامل مستلزمات العمل من مواد وإيجار محل إلى أجور اليد العاملة وفواتير الكهرباء وغيرها.

أما أصحاب منشآت الإطعام السياحية فأكدوا لـ«الوطن» اضطرارهم إلى رفع أسعار الوجبات من اللحوم البيضاء بحسب أسعار التكلفة موضحين أن قرار وزارة السياحة الأخير الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٩ والمتضمن تحديد ضوابط تقاضي بدل الخدمات المقدمة قد أنصفهم لأنه راعى التكاليف وأعطى المهنة هامش ربح مقبولاً بناء على التكاليف إضافة إلى القرار الصادر في التاريخ ذاته والذي أنصف بضوابطه منشآت المبيت السياحية حيث حدد المبيت حسب نوع الغرفة والدرجة وتصنيف المنشأة.

مشيرين لـ«الوطن» أنه رغم صدور تلك القرارات التي حالت دون العمل بخسارة ضمن تلك المنشآت إلا أن عدم ثبات أسعار المواد الداخلة في الإطعام انعكس سلباً على حركة رواد تلك المنشآت وخاصة بعد مغادرة المغتربين للمحافظة الذي كان وجودهم السبب الرئيسي لتحريك عجلة عمل تلك المنشآت التي تشهد حالياً شبه جمود بعد انتهاء موسم السياحة من جهة والوضع الأمني غير المستقر الذي تعيشه المحافظة والذي أدى إلى اقتصار الحركة على رواد المطاعم من أبناء المحافظة المسيورين.

بدوره مدير سياحة السويداء جلال السيقلي أكد لـ«الوطن» أن القرارات الوزارية الأخيرة المتعلقة بضوابط تقاضي بدل الخدمات لدى المنشآت ذات الطابع السياحي كانت منصفة فعلياً وبشهادة أصحاب تلك المنشآت لأنها راعت التكاليف غير الثابتة للمواد الغذائية إضافة لتحديدها هوامش الربح وفق معايير محددة من الوزارة والتي جرى إبلاغ أصحاب منشآت الإطعام السياحية بها.

وأوضح أن انخفاض حركة رواد المطاعم إنما يعود بشكل عام إلى انتهاء موسم الصيف السياحي من جهة والوضع الاقتصادي الذي انعكس على الأهالي من جهة أخرى وحصر رواد المطاعم على المقتدرين منهم جراء ارتفاع الأسعار بناء على ارتفاع التكاليف.

وأكد قيام مديرية السياحة بمتابعة عمل المنشآت ذات الطابع السياحي وتأمين مادة الغاز الصناعي لزوم العمل ضمنها وفق تقدير لجنة الاحتياج في المحافظة بعد الكشف الحسي على المنشآت العاملة فعلياً وتحديد كمية الأسطوانات المطلوبة وتزويدهم بها عبر برنامج البطاقة الالكترونية كما قامت اللجنة كذلك بتحديد حاجة المنشآت من مادة المازوت لزوم تشغيل المولدات ضمنها حسب استطاعة كل مولدة مع مراعاة ساعات انقطاع التيار الكهربائي حيث يتم تزويد المنشآت بمخصصاتها عبر شركة البوابة الذهبية بعد تسجيل الكميات المطلوبة ضمن جداول لدى المديرية.. وأكد السيقلي أنه بناء على قرار وزارة السياحة يجب على المنشآت الموضوعة بالاستثمار والتي تقوم على تقديم خدمات مشابهة لخدمات المنشآت السياحية أن تعمل على استكمال أوراقها الثبوتية لدى مديرية السياحة في المحافظة للحصول على ترخيص سياحي بالاستثمار وإلا فإنه سيتم العمل على إنهاء ترخيصها بعد انتهاء المهلة المقدمة من وزارة السياحة والتي تم تحديدها بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٦.

الأعلاف فتحت باب شراء الذرة الصفراء من الفلاحين

شباط لـ«الوطن»: المجفف الجديد سيسهم بحل مشكلات الفلاحين لكن تشغيله بالطاقة القصوى يحتاج لـ١٢ ألف ليتر مازوت يومياً!

الوطن

قال مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط إن المؤسسة فتحت باب شراء مادة الذرة الصفراء المحلية من الفلاحين، مبيناً أن المؤسسة تتسلم أي كميات حتى الآن، موضحاً أنه في حال كانت درجة رطوبة الذرة تتراوح بين ١٥ و١٧ درجة فإن مربي الدواجن يشترون المادة من الفلاحين ويستخدمونها للاستهلاك المباشر دون العمل على تخزينها لأن تخزينها يتطلب أن تكون درجة الرطوبة ١٣ درجة.

وعن مجفف الذرة الذي سيدخل في العمل الأسبوع القادم في منطقة دير حافر بحلب بطاقة إنتاجية قصوى ١٠٠٠ طن باليوم، أكد شباط أنه سيسهم بحل المشاكل والصعوبات التي كان يعاني منها الفلاح أثناء تجفيف الذرة الصفراء، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة تعميم تجربة شراء المجففات من قبل القطاع الخاص وتشجيع المستثمرين عليها.

وطرح شباط سؤالاً حول المجفف قائلاً: لو أراد صاحب المجفف أن يعمل بشكل صحيح فعليه تشغيل المجفف لمدة ٢٤ ساعة، أي بطاقته القصوى التي تحتاج لنحو ١٣ ألف ليتر مازوت يومياً فهل يستطيع تأمين هذه الكمية في ظل الصعوبات والمعاناة الكبيرة في تأمين المازوت؟

وختم شباط تصريحه لـ«الوطن» بالإيضاح بأن المجففات التي تعمل حالياً هي ذات طاقة إنتاجية قليلة بحدود ٤ أو ٥ أطنان يومياً، أما المجفف الجديد فهو من المجففات النوعية ذات الطاقة الإنتاجية العالية ولديه قدرة على تجفيف ما بين ٩٠ و١٠٠ ألف طن خلال الموسم الذي يقدر بحدود ٣ أشهر.

«غرفة صناعة دمشق» و«منظمة العمل الدولية» يناقشان أهداف التعاون

مولوي لـ«الوطن»: مركز التدريب والتأهيل في عدرا الصناعية سينطلق قريباً

رامز محفوظ

عقدت غرفة صناعة دمشق وريفها اجتماعاً مع الممثل الإقليمي لمنظمة العمل الدولية خوسيه مانويل ميدينا لمناقشة دور منظمة العمل الدولية بالتعاون مع غرفة صناعة دمشق وريفها ومراجعة بعض عناصر الإطار الفكري والمنهجي للخطة الإستراتيجية لعامي ٢٠٢٢– ٢٠٢٣ في ضوء استكمال العناصر الرئيسية للخطة الإستراتيجية للغرفة لعامي ٢٠٢٤– ٢٠٢٥ لما يحققه هذا العمل من أهمية مستدامة عبر تحقيق أهداف قريبة أو بعيدة المدى ومنجزات على صعيد العمل.

كما أتاح هذا الاجتماع الفرصة للحضور بوضع الأهداف المشتركة التي ستوجه العمل المشترك وتعزيز التعاون بين المنظمة والغرفة، الأمر الذي سيساعد على تقديم الدعم والخدمات والمحفزات للمؤسسات وأرباب العمل وفق المعايير الدولية، وذلك من خلال توحيد خطط وبرامج موحدة لإنجاز الإستراتيجية والخروج ببرنامج دعم شامل يتماشى مع متطلبات سوق العمل.

وتضمنت المداولات أهمية استكمال التعاون لإطلاق مركز التدريب الخاص بالغرفة في مدينة عدرا الصناعية ودوره في رفع قدرات العاملين في المنشآت الصناعية والتوعية في أنظمة الصحة والسلامة المهنية.

وعن دور منظمة العمل الدولية والدعم الذي تقدمه وآلية التعاون مع غرفة صناعة دمشق وريفها بين أمين سر غرفة صناعة دمشق وريفها محمد أيمن مولوي في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه التواصل قائم بين الغرفة ومنظمة العمل الدولية منذ أكثر من سنة من أجل أن تقدم دعماً للغرفة لإطلاق مركز التدريب والتأهيل في مدينة عدرا الصناعية الذي أصبح جاهزاً تقريباً.

وأضاف: إن المنظمة أبدت استعدادها لتقديم كل أنواع الدعم ورصدت مبلغاً مالياً من أجل دعم المدربين في المركز من خلال التكفل بدفع أجورهم إضافة لتقديم بعض الأجهزة والمعدات الضرورية للتدريب، والغرفة تعمل على استكمال هذا الأمر، لافتاً إلى أنه أصبح من الضروري اليوم عقب الأزمة التي مر بها البلد أن يكون هناك اهتمام أكبر بموضوع التدريب والتأهيل للعاملين في المنشآت الصناعية.

وأوضح أمين سر غرفة تجارة دمشق وريفها أن سورية تشارك بشكل دائم سنوياً في مؤتمر العمل الدولي وهناك تواصل وتنسيق دائم ومستمر مع المنظمة.

حضر الاجتماع كل من نائب رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها لؤي نحلاوي وأمين سر الغرفة محمد أيمن مولوي وخازن الغرفة جورج داود وعضو مجلس إدارة الغرفة أسيل التاجي، ومدير عام الغرفة خلدون دادو، إضافة لحضور منسق المنظمة في سورية توموكي وتنابي واستشاري الغرفة مع المنظمة آبي روشن.